655 مليار دولار من الفوائض والاستثمارات المتراكمة عبر السنوات.. وحرص على عدم المساس بها

ثروة الكويت السيادية.. نمو مستمر رغم الأزمات

المحرر الاقتصادي

■ الكويت الأولى خليجياً بثروة سيادية تمثل 475٪ من الناتج المحلي الإجمالي.. وتحتل المرتبة الثالثة من حيث القيمة

■ نمو ملحوظ بالاستثمارات الكويتية في الأسواق العالمية وتراكم للودائع الحكومية واحتياطي النقد الأجنبي رغم «كورونا»

يدور تساؤل في هذه الأيام حول ثروة الكويت السيادية، وان كانت متأثرة بالأزمة المالية والاقتصادية العالمية.

في الواقع، ان الثروة السيادية شهدت نموا مستمرا في السنوات التي تلت الأزمة المالية في 2008 ـ بحسب تصريحات لمسؤولين عن الصندوق السيادي الكويتي ـ وحتى الآن هناك تجنب سحب من هذه الأصول السيادية لتمويل العجز في الميزانية المستمر لمدة 7 سنوات متتالية.

وتمتلك الكويت مدخرات سيادية تبلغ قيمتها 655 مليار دولار والتي تراكمت على مدار عقود نتيجة الفوائض الناتجة عن إيرادات النفط. وتحتفظ بهذه المدخرات في عدة أشكال في مقدمتها الثروة السيادية، والتي تتراوح قيمتها حسب التقديرات إلى نحو 592 مليار دولار تمثل أصول صندوق الأجيال المقبلة وتديره الهيئة العامة للاستثمار، إضافة إلى الاحتياطي من النقد الكويتي لدى بنك الكويت المركزي والذي تبلغ قيمته نحو 38 مليار دولار، وكذلك الودائع الحكومية لدى القطاع المصرفي والتي تبلغ قيمتها 25 مليار دولار.

وتعد ثروة الكويت السيادية الثالثة خليجيا من حيث القيمة، والأولى خليجيا من حيث نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي، حيث تصل إلى 475٪ من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتصدر الإمارات التي تتصدر دول الخليج بثروة سيادية تبلغ قيمتها نحو 1,35 تريليون دولار ما يمثل نحو 333٪ من الناتج المحلي الإجمالي، تليها السعودية بثروة سيادية تبلغ قيمتها نحو 915 مليار دولار تمثل نحو 117٪ من الناتج المحلي الاجمالي للمملكة.

استثمارات سيادية

وأظهرت احصائيات إدارة الخزانة الأميركية نموا كبيرا بالاستثمارات الكويتية في أسواق المال الأميركية في شهر مارس الماضي، حيث بلغت نحو 10 مليارات دولار وتركزت في الأسهم التي استحوذت على نحو نصف تلك الاستثمارات وحققت نموا 300٪ على أساس شهري مستغلة التراجعات الحادة لأسعار الأدوات المالية المتنوعة في الأسواق المالية العالمية على اثر تداعيات جائحة «كورونا».

وتشير الزيادة الكبيرة في الاستثمارات الكويتية بأسواق المال الأميركية إلى سيولة كبيرة تم ضخها خلال شهر مارس لاقتناص الفرص الاستثمارية، والتي تعود في الغالب لمؤسسات وصناديق كويتية وفي مقدمتها الصندوق السيادي الكويتي الذي يستثمر نحو نصف إجمالي استثماراته البالغة 592 مليار دولار بحسب تقديرات وكالة فيتش للتصنيف الائتماني في الاسواق المالية الأميركية المختلفة ما بين السندات والأسهم وغيرها من الأدوات المالية المختلفة.

نمو بالودائع

وتمتلك الكويت وعاء ادخاريا يتمثل في الودائع لدى القطاع المصرفي والتي وصلت قيمتها إلى 7,56 مليارات دينار ما يعادل نحو 24 مليار دولار بنهاية شهر مارس الماضي بحسب النشرة الشهرية الصادرة عن بنك الكويت المركزي.

وقد تراكمت الودائع الحكومية بالقطاع المصرفي الكويتي وحققت نموا بنسبة 37٪ على مدار السنوات من 2015 الى 2019، حيث تمت إضافة نحو ملياري دينار إليها في هذه المدة، علما أنها كانت تبلغ 5,4 مليارات دينار (ما يعادل 17,7 مليار دولار) في يناير من العام 2015، وبمعدل نمو سنوي يتجاوز 7٪، وتمثل الودائع طويلة الاجل النصيب الأوفر من تلك الودائع حيث تمثل نحو 96٪ منها.

وقد تراجعت عوائد تلك الودائع بشكل حاد مع الانخفاضات التاريخية في أسعار الفائدة، والتي شهدها الربع الأول من العام لتصل إلى 1ـ1,5٪ فيما تقع العديد من تلك الودائع ضمن ودائع جارية بفائدة صفرية.

احتياطي نقدي كاف

يتفوق احتياطي الكويت من النقد الأجنبي مقارنة بباقي دول العالم من حيث وظيفته الأساسية، حيث يغطي احتياجات الكويت من الواردات لـ 13 شهرا، وهو ما يفوق المعدل العالمي بـ 4 أضعاف، حيث يعتبر الحد الآمن أن يغطي الاحتياطي النقدي الأجنبي السائل بعدم احتساب الذهب 3 أشهر من متوسط قيمة الواردات، ورغم ذلك يتراكم الاحتياطي النقدي الأجنبي للكويت ويشهد نموا ملحوظا بشكل مستمر.

وقد سجل الاحتياطي النقدي للكويت أعلى مستوياته التاريخية بنهاية أبريل الماضي، بعدما صعد خلال الشهر ليصل الى 11,93 مليار دينار (38,6 مليار دولار)، بزيادة شهريه 4,4٪، وبقيمة 507 ملايين دينار خلال الشهر (نحو 1,64 مليار دولار) مقارنة مع مستوى 37 مليار دولار بنهاية مارس الماضي، ليتخطى بذلك أعلى مستوى تاريخي له على الإطلاق في فبراير الماضي عندما وصل الى 11,66 مليار دينار (ما يعادل 37,84 مليار دولار). ويمثل احتياطي النقد الأجنبي للبلاد إجمالي الأرصدة النقدية والحسابات والسندات وشهادات الإيداع وأذونات الخزانة وودائع العملة الأجنبية لدى بنك الكويت المركزي.

ديون آمنة

تتمتع الكويت بمستويات دين آمنة للغاية، حيث يصل إجمالي الدين العام 4 مليارات دينار ما يعادل نحو 13 مليار دولار، وهو ما يمثل أقل من 15٪ من الناتج المحلي الإجمالي، ما يعد ضمن أكثر المستويات العالمية أمانا. وكان قانون الدين العام قد انتهت مدته في أكتوبر 2017، وكان إجمالي الدين العام وقتذاك 7,5 مليارات دينار، ثم انخفض على مدار نحو 3 سنوات بما قيمته 3,5 مليارات دينار، وهو ما يتيح للكويت الاستدانة في حال اقرار قانون الدين العام خاصة مع تراجع أسعار الفائدة عالميا والحفاظ على تصنيف ائتماني قوي.

لكن تبقى هناك ضغوط على المالية العامة بسبب تراجعات أسعار النفط والتداعيات الاقتصادية لجائحة «كورونا»، حيث يزداد عجز الميزانية الذي يحتاج إلى تمويلات ضخمة تقدر بنحو 23 مليار دولار، بحسب توقعات بنك «إم إف يو جي» الياباني.

تراجع بأكثر من الثلث منذ بداية العام مما يجعله الأسوأ أداءً بين دول الخليج

تنفيذ الكويت لمشاريع النفط ينخفض 37,4٪ إلى 41,8 مليار دولار

■ تراجع القيمة الإجمالية لمشاريع النفط والغاز يأتي وسط تشدد مالي حكومي بسبب «كورونا»

■ تقلص عدد المشاريع النفطية في البلاد.. ولم يتم الكشف عن مشاريع جديدة قيد التطوير

محمود عيسى

قالت مجلة «ميد» إن إجمالي نشاط المشروعات في قطاعات النفط والغاز والكيماويات في الكويت قد انخفض بأكثر من الثلث منذ بداية العام، ما يجعله الأسوأ أداء بين دول مجلس التعاون الخليجي، وفقا لبيانات جمعتها «ميد بروجكتس» التي تتبع نشاط المشروعات الإقليمية.

وأضافت المجلة ان القيمة الإجمالية لجميع مشاريع النفط والغاز والكيماويات النشطة في الكويت بلغت 66,8 مليار دولار في 31 ديسمبر 2019، في حين انه وبحلول 19 مايو 2020 تراجعت القيمة الإجمالية لهذه المشاريع بنسبة 37,4٪ لتصل إلى 41,8 مليار دولار فقط، حيث يأتي الانخفاض في نشاط المشروعات وسط سياسة تشديد مالي للحكومة التي تستمد 90٪ من إيراداتها من عائدات الهيدروكربون، في أعقاب جائحة كورونا وانخفاض أسعار النفط العالمية.

واستبعدت المجلة ان ينعكس هذا التوجه الهبوطي في قيمة مشاريع الهيدروكربونات النشطة في الكويت في المستقبل القريب.

مشاريع متأخرة

واستعرضت المجلة عددا من المشاريع التي تواجه تأخيرات في المناخ الصعب منها خط أنابيب تصدير الغاز الاستراتيجي الجديد لشركة نفط الكويت من شمال البلاد إلى مصفاة ميناء الأحمدي، حيث توقف المشروع الذي ارسي عقده وفقا لنظام الهندسة والتوريد والبناء EPC بقيمة 480 مليون دولار على شركة «لارسن آند توبرو» الهندية في أبريل 2019، نتيجة انتشار فيروس كورونا.

ومن الأمثلة الأخرى على المشاريع التي لم تشهد سوى تقدم ضئيل في الوقت الحالي مشروع مرفقي إنتاج الغاز الجوراسي 4 و5 (جي بي اف 4 و5)، حيث تبلغ الطاقة الإنتاجية المستهدفة للمرفقين 50 ألف برميل من النفط يوميا و150 مليون قدم مكعبة قياسية من الغاز يوميا، فيما تقدر قيمة كل مشروع منهما بنحو 450 مليون دولار.

ومع ان شركة نفط الكويت أبلغت المقاولين بأنها على وشك الانتهاء من إعداد قائمة مقدمي العطاءات وانها ستصدر المناقصة في غضون أسابيع، الا أن هذه المناقصة لم تصدر بعد أكثر من 4 أشهر من الإعلان.

وأبلغت شركات المقاولات أيضا عن إحياء مشروع لتطوير منشأة جديدة لتحلية الغاز تحت مسمى BS-171 بتكلفة 300 مليون دولار غرب الكويت، إلا انه لم يشهد أي تقدم، فيما تبدي الشركات تشاؤما حيال طرح المناقصة خلال الأشهر المقبلة.

من جانب آخر، ونظرا لإنجاز بعض المشاريع الكبرى خلال الأشهر الستة الماضية فقد تقلص عدد مشاريع النفط والغاز النشطة في الكويت، ولم يتم تعويض هذه المشاريع بأخرى معلنة حديثا قيد التطوير.

ومن المشاريع الرئيسية التي أنجزت الحزمتان الثانية والثالثة من مشروع الوقود النظيف لشركة البترول الوطنية الكويتية بتكلفة 3,4 مليارات و4,5 مليارات دولار على التوالي، فضلا عن أعمال الحزمة الرابعة من مشروع مصفاة الكويت الجديدة في الزور.

وكانت قد أوقفت السعودية والكويت الإنتاج من حقل «الخفجي» في مايو الماضي، إضافة لتأجيل كل أو بعض المشاريع التي يتم تطويرها أو قيد التنفيذ.

كما تم تعليق مشروع تطوير مركز تجميع في حقل الوفرة، وكذلك مشروع البنية التحتية المصمم للحد من حرق الغاز في الحقل.

وكانت الشركة الكويتية لنفط الخليج قد طرحت مؤخرا مناقصة عقد هندسي مدته 5 سنوات يتعلق بحقل الوفرة النفطي ولم تتم ترسية المناقصة، وقد يتم إلغاؤها. واستبعدت «ميد» أن ينعكس الاتجاه الانكماشي في قيمة مشاريع الهيدروكربون النشطة في المستقبل القريب، حيث كانت الكويت قبل انتشار فيروس كورونا، تواجه بالفعل عجزا في الميزانية، وقد أصبحت النظرة المستقبلية اكثر قتامة بسبب الوباء. فقد توقع بنك الكويت الوطني عجزا ماليا يبلغ 43,5٪ من الناتج المحلي الإجمالي في السنة المالية 2021/2020.

لذلك من المرجح أن يعتمد انتعاش قطاع مشاريع النفط والغاز والكيماويات على عاملين مهمين: أولهما انتعاش أسعار النفط، وثانيهما تحقيق تقدم لتحسين وضع المالية العامة.